نحو ترقية صادرات الجزائر خارج المحروقات بداية الألفية الثالثة
_ الفرص والعراقيل _

أ. العبادي أحمد[1]
أ. رزقي ليندة[2]
أ. حدادي عبد الغني حدادي[3]

الملخص:

بقي الاقتصاد الجزائري حتى في الألفية الثالثة مرتبط ارتباطا قويا بعائدات المحروقات ويبدو ذلك واضحا من خلال سيطرة هذا القطاع على أعلى نسبة من الصادرات الجزائرية، وبالتالي مساهمته في تنمية مختلف القطاعات، لذلك فافتقار الصادرات الجزائرية إلى التكامل جعل البلاد في وضع صعب نظرا لمحدودية الموارد البترولية والمخاطر التي تنجم عن تقلبات أسعارها، ما يوجب علينا تعزيز قدراتنا التنموية الوطنية، وتشجيع وتنويع الصادرات خارج المحروقات التي تعتبر عنصر مهم في تحرير التنمية من التبعية لهذا القطاع.

لذا سنحاول في هذه الورقة البحثية تتبع مسار نمو الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بداية الألفية الثالثة، وما هي الفرص المتاحة لتطويرها ومضاعفتها وأهم العوائق التي تحد من نموها.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري، الصادرات خارج المحروقات، التنمية، التجارة الخارجية.

Abstract:

The Algerian economy in the third millennium is still strongly linked to revenues of hydrocarbons. This is shown through domination of this sector on the Algerian exports, which ultimately contributes to the development of various sectors. Further, the lack of integration of the Algerian exports puts the country in a difficult situation due to the

[1] أستاذ مساعد (ب)، جامعة أحمد دراية – أدرار Elabbadiahmed19@gmail.com
[2] أستاذة مساعدة (ب)، جامعة محمد خيضر – بسكرة Lynda_hr@hotmail.fr
[3] أستاذ مشارك، جامعة أحمد دراية – أدرار

limited resources of petroleum and risks that result from fluctuations in prices. Hence, we are required to enhance our national development and to encourage and diversify exports outside the hydrocarbons. This is considered an important step in the liberalization of this sector. Thus, in this paper, we will track the growth of the Algerian exports outside the hydrocarbons sector beginning with the third millennium. Then, we will deal with the possible opportunities to develop and double these exports. Finally, we will shed light on the most important obstacles that hinder their growth.

المقدمة:

احتلت الثروة البترولية مكانة هامة في الاقتصاد العالمي ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي إستراتيجي، إذ أصبحت الصناعة البترولية من أبرز وأهم الأنشطة الصناعية الحديثة للاقتصاد الصناعي العالمي، وحقيقة ذلك تظهر في توسع وتضاعف معدلات إنتاجه واستهلاكه، وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة وذلك لما يقوم به البترول من دور حيوي في تحريك عجلة الاقتصاد.

يرتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطا وثيقا بعائدات المحروقات، ويبدو ذلك واضحا من خلال سيطرة هذا القطاع على نسبة كبيرة من قيمة الصادرات الجزائرية، وبالتالي مساهمته الفعالة في تنمية مختلف القطاعات، لذلك فافتقار الصادرات الجزائرية إلى التكامل جعلها في وضع صعب نظرا لمحدودية الموارد البترولية والمخاطر التي تنجم عن تقلبات أسعارها نتيجة الأزمات الاقتصادية، مما يحتم على الجزائر تفعيل القطاعات خارج قطاع المحروقات وتنويع مصادر الدخل، باستغلال الإمكانيات المتاحة خاصة في مجال الزراعة والصناعة بهدف تحرير التنمية من التبعية لهذا القطاع. لذا سنحاول في هذه الورقة البحثية **تتبع**

مسار نمو الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بداية الألفية الثالثة، وما هي الفرص المتاحة لتطويرها ومضاعفتها وأهم العوائق التي تحد من نموها.

وذلك بالاعتماد على المحاور التالية:

1. أثر عوائد النفط على التنمية في الجزائر وعلى تجارتها الخارجية.
2. تطور صادرات الجزائر خارج المحروقات في بداية الألفية الثالثة.
3. فرص وعراقيل تطور صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات.

1. أثر عوائد النفط على التنمية في الجزائر وعلى تجارتها الخارجية:

يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة وهو محرك رئيسي وأساسي للنمو الصناعي والتكنولوجي، ورغم أنه ليس العامل الوحيد في تحقيق التنمية لكنه لا يزال من أهم الموارد والقوى الاقتصادية التي تتحكم في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، لهذا قبل تتبع مسار صادرات الجزائر خارج المحروقات سنحاول توضيح أثر عوائد المحروقات على التنمية في مختلف الدول والجزائر بالتحديد.

أ. اثر عوائد النفط على التنمية في الجزائر:

تبرز أهمية النفط بالنسبة للجزائر من خلال مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية بوصفه "جسر التنمية" تستطيع الدولة المرور عليه إلى مرحلة التنمية الاقتصادية، عن طريق ما توفره العوائد البترولية من عملات صعبة ضرورية لتمويل السلع الرأسمالية والاستهلاكية

والخدمات، كذلك يعتبر مادة يمكن استغلالها في بناء قاعدة صناعية وأحد عناصر الإنتاج الضرورية لأي صناعة، إضافة إلى إمكانية توجيه جزء من الفوائض المالية للاستثمار في المشاريع التي تخدم القطاع الزراعي.

وقد لعب النفط والغاز الطبيعي منذ سبعينات القرن الماضي دورا أساسيا في تطوير اقتصاديات الدول النفطية، فهما سلع ضرورية تستخدم كمصادر للطاقة، إذ يمهدان السبيل لبناء قاعدة صناعية متطورة في قطاع التكرير والبتروكيماويات، ويمثلان أهم مصادر الطاقة الضرورية للاستهلاك في القطاعات الأخرى كالنقل والقطاع المنزلي والتجاري، بالإضافة إلى استخدام الطاقة في القطاعات سالفة الذكر، فهي تستخدم أيضا في تشغيل النشاطات المرتبطة بقطاع الطاقة ذاته، مثل محطات توليد الطاقة الكهربائية، ومصافي تكرير النفط، ومرافق تصنيع الغاز الطبيعي وتسييله، إضافة إلى عمليات نقل النفط والغاز الطبيعي، ونظرا لطبيعة الدول النفطية من حيث انتشار مرافق إنتاج الطاقة، فقد أصبح قطاع الصناعة وتوليد الطاقة أكبر مستهلك للوقود بحصة تزيد عن 40% من إجمالي الطاقة المستخدمة، يليها في الأهمية قطاع المواصلات والنقل بمختلف أنواعه بحصة تصل إلى الثلث، أما القطاع العائلي والتجاري فيبلغ حجم استخدامه حوالي 24%.[1]

وتقوم الدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي ومنها الجزائر

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص.201، نقلا عن الموقع الالكتروني:
http://www.arabfund.org/Default.aspx?pageId=582

بتصديرهما إلى الأسواق العالمية، مما يترتب عليه الحصول على إيرادات بترولية تؤثر بصورة كبيرة على الاقتصاد، فتلك العوائد تؤثر على الدخل الحكومي والناتج المحلي الإجمالي كذلك الميزانية، هذه العوائد يتم إنفاقها على سلسلة من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، والتي تؤثر بدورها على الاستثمار والاستهلاك وتوفر النقد الأجنبي، يترتب عليه زيادة الواردات من السلع الرأسمالية والوسطية والاستهلاكية والشكل رقم 1 **(انظر ملحقات البحث)**، يبين تأثير النفط والغاز على التنمية عن طريق الاستهلاك والاستخدام في القطاعات الاقتصادية المختلفة من ناحية، وعن طريق الصادرات النفطية، من خلال عائداته من ناحية أخرى.

ب. أثر عوائد النفط على التجارة الخارجية للجزائر:

تلعب التجارة الخارجية دورا رئيسيا في الحياة الاقتصادية، لما لها من أهمية في تنشيط النمو والتنمية، ويعتبر الميزان التجاري المرآة العاكسة للتعاملات التجارية الدولية، والملاحظ أن الاقتصاد الجزائري يفتقر إلى التكامل، مما يجعله عرضة للأزمات الاقتصادية بدرجة كبيرة، فأغلب صادرات الجزائر من المحروقات، إذ مثلت 97.13% من مجموع الصادرات سنة 2012، لتصل في سنة 2013 إلى 96.71%، لتبقى الصادرات دائما بعيدة عن المستوى المطلوب من التنوع.

الجدول رقم (01): تطور أسعار البترول (صحراء الجزائر) في الفترة الأخيرة (2008-2013)

الوحدة: دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
أسعار البترول	104.07	61.17	79.17	113.30	111.62	109.10

المصدر: تقارير منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC

http://www.opec.org/opec_web/en/publications/338.htm

من الجدول نجد أن أسعار البترول تأثرت بالتطورات الاقتصادية العالمية، فانخفاض الأسعار سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية، انعكس على رصيد الميزان التجاري، وبدا ذلك واضحا حيث انخفض رصيد الميزان التجاري إلى 5900مليار دولار، لذلك فالاقتصاد الجزائري يواجه مجموعة من المخاطر نتيجة الاعتماد على الثروة النفطية منها:[1]

- يؤدي الركود الاقتصادي الذي تشهده الدول المصنعة الرأسمالية بشكل دوري إلى انخفاض أسعار النفط، وبالتالي انخفاض عائدات صادراته بالنسبة للدول المصدرة ومنها الجزائر، هذه العائدات التي تستعملها في تسوية معاملاتها مع الخارج وتسديد قيمة وارداتها المتزايدة، خاصة مع زيادة أسعار المواد المستوردة عالميا، مما يهدد الاقتصاد الوطني في حالة انخفاض أسعار المحروقات؛
- الاعتماد على ريوع الصادرات النفطية، سوف يترتب عنه بالضرورة تذبذب في المداخيل من العملة الصعبة، والتي تستعمل في اقتناء المستلزمات الاستهلاكية من الخارج ووسائل الإنتاج؛
- توجيه النظام الإنتاجي الصناعي نحو تغطية احتياجات السوق الوطني، وبالتالي تم التركيز على منتجات لا تتكيف مع متطلبات الخارج، الأمر الذي حد من إمكانية تصدير هذه المنتجات، في ظل غياب إستراتيجية للتصدير تعمل على ترقية الصادرات الصناعية غير النفطية ودعمها؛

[1] مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011/2010، ص63، 66.

- مخاطر نفاذ المخزون من الطاقة، فالاحتياطات من النفط تتأثر بكمية الإنتاج من جهة، مما يؤدي إلى تناقص الاحتياطات.

لذا سنتعرف من خلال العنصر الموالي على نسبة الصادرات من المحروقات إلى الصادرات الكلية للجزائر في الفترة الأخيرة ونسبة نمو الصادرات خارج المحروقات.

2. تطور صادرات الجزائر خارج المحروقات في الفترة 2000_2014:

سجل الميزان التجاري الجزائري فوائض متفاوتة خلال الفترة 2000_2014، والجدول رقم 2(انظر ملاحق البحث) توضيح لقيمة الصادرات الكلية ونسبة تغطيتها للواردات خلال هذه الفترة.

من خلال الجدول نجد أن هناك فوائض متفاوتة للميزان التجاري، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تقلب أسعار البترول، إذ ارتفع رصيد الميزان التجاري للجزائر بعد سنة 2003، نظرا للارتفاع الكبير في أسعار البترول، ليصل سنة 2008 إلى أكثر من 39 مليار دولار، حيث كانت أسعار البترول في حدود 100 دولار للبرميل، كما تراجع فائض الميزان التجاري في 2009 نتيجة انخفاض أسعار البترول(جدول رقم 1) بسبب تأثر الأسواق بالأزمة المالية العالمية وتراجع النمو، ليعاود الارتفاع تدريجيا بعد ذلك، ويفسر هذا التحسن في التجارة الخارجية بارتفاع قيمة الصادرات (المحروقات). لتبقى الصادرات الجزائرية تفتقر للتكامل مما يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للأزمات ولتقلبات أسعار البترول العالمية كذلك تقلبات أسعار صرف الدولار.

الشكل رقم (1): تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2000_2013

الوحدة: مليون دولار

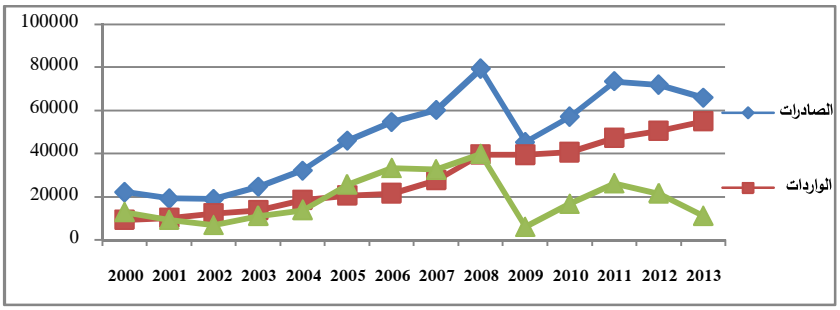

المصـــدر: مـن إعـداد المشـاركين بالاعتمـاد علـى بيانـات المديريـة العامـة للجمـارك الجزائريـة www.douane.gov.dz

من خلال الشكل رقم (1) نجد أن رصيد الميزان التجاري للجزائر مرتبط بالدرجة الأولى بقيمة الصادرات المعتمدة أساسا على صادرات المحروقات فالفترات التي تنخفض فيها أسعار البترول تنخفض قيمة الصادرات الجزائرية ومن ثم رصيد الميزان التجاري ويبدو ذلك جليا في سنة 2009 عند انخفاض أسعار البترول إلى 61.17 دولار للبرميل (جدول رقم 1) أدى ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات ومن ثم انخفاض رصيد الميزان التجاري من39819 مليون دولار سنة 2008 إلى 5900 مليار دولار سنة 2009 (جدول رقم 2).

بقيت نسبة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في حدود 3% فقط في الفترة الأخيرة (2000_2013) متمثلة في مواد غذائية، مواد خام، مواد نصف مصنعة، سلع صناعية زراعية واستهلاكية، وتشير الإحصائيات إلى أن المحروقات مازالت تسيطر على الصادرات الجزائرية، إذ ساهمت خلال سنة 2013 ب 96.71% من إجمالي الصادرات، إلى الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية، و تبقى الصادرات

خارج المحروقات ضعيفة في حدود 3.29%من إجمالي للصادرات بما يعادل 2.16 مليار دولار.

الجدول الموالي يبين نسبة وقيمة مساهمة كل قطاع في الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000_2013

جدول رقم (3): هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2000_2013

(الوحدة مليون دولار)

المواد المصدرة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مواد غذائية	32	28	35	48	59	67	73
طاقة ومحروقات	21 419	18 484	18 091	23 939	31 302	45 094	53 429
مواد خام	44	37	51	50	90	134	195
مواد نصف مصنعة	465	504	551	509	571	651	828
مواد زراعية	11	22	20	1	_	_	1
مواد صناعية	47	45	50	30	47	36	44
مواد استهلاكية	13	12	27	35	14	19	43
المجموع	22 031	19 132	18 825	24 612	32 083	46 001	54 613
نسبة المحروقات%	97.22	96.61	96.1	97.26	97.56	98.02	97.83
باقي الصادرات %	2.78	3.39	3.9	2.74	2.44	1.98	2.17

المواد المصدرة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مواد غذائية	88	119	113	315	355	315	420
طاقة ومحروقات	58 831	77 361	44 128	55 527	71 427	69 804	63 752
مواد خام	169	334	170	94	161	168	109
مواد نصف مصنعة	993	1 384	692	1 056	1 496	1 527	1 610
مواد زراعية	1	1	_	1	_	1	_
مواد صناعية	46	67	42	30	35	32	27
مواد استهلاكية	35	32	49	30	15	19	17
المجموع	60 163	79 289	45 194	57 053	73 489	71 866	65 917
نسبة المحروقات%	97.78	97.56	97.64	97.32	97.19	97.13	96.71
باقي الصادرات %	2.22	2.44	2.36	2.68	2.81	2.87	3.29

المصدر: المديرية العامة للجمارك الجزائرية

Evolution des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 2000-2013

هنا تظهر جليا مشكلة تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات إلا أنه هناك إمكانيات هائلة تخفف من هذه التبعية، وذلك بتفعيل القطاعات خارج قطاع المحروقات، باستغلال الموارد المتاحة في مجال الزراعة والصناعة بالإضافة إلى دعم قطاع السياحة الذي من شأنه أن يحقق مداخيل كبيرة للدولة، سنحاول فيما يلي إبراز الفرص المتاحة لزيادة الصادرات خارج المحروقات والعراقيل التي تواجهها.

3. فرص وعراقيل تطور صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات:

انتهجت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة سياسة الإنفاق العمومي اعتمادا على المداخيل المتأتية من صادرات المحروقات بغية النهوض بالقاعدة الاقتصادية وتحريرها من التبعية للمحروقات، إذ تم تطبيق ثلاث برامج أو مخططات لدعم الإنعاش و النمو الاقتصادي، انطلاقا بالمخطط الأول بين سنة 2001 و2004 و خصص له 525 مليار دينار جزائري الذي كان من بين أهدافه تدعيم النشاطات المنتجة والتي تخلق قيمة مضافة وتوفر مناصب الشغل من خلال تطوير القطاع الفلاحي والمؤسسة الإنتاجية، وإعادة تنشيط طلب السوق.

أما المخطط الثاني فكان تطبيقه على خمسة سنوات ابتداء من 2005 إلى غاية 2009 و قد خصص له غلاف مالي قدر ب4.202,7 مليار دينار جزائري، وكان هدف هذا البرنامج الخماسي تفعيل البنية التحتية الوطنية، ثم تلاه مخطط خماسي أخر بغلاف مالي قدره 286 مليار دولار أي 21.214 مليار دينار جزائري خلال السنة

2010 و 2014[1]، والذي يهدف إلى تشجيع الاستثمار في ميدان الإنتاج والصناعة وإيجاد تنوع اقتصادي يشمل جميع قطاعات الاقتصادية، أما المخطط الخماسي المقبل الذي سطرته الحكومة من خلال ميزانيتها هذا العام سيصل إلى 21 ألف دينار جزائري أي ما يعادل 262.5 دولار.

في ضوء المعطيات السابقة وانطلاقا من المؤشرات التي توحي إلى تراجع احتياطي المحروقات في ظرف 15 و20 سنة، لا يوجد خيار أمام السلطات العمومية إلا إيجاد هندسة اقتصادية تفضي إلى ابتكار حلول جديدة ومثالية وفعالة لإخراج الاقتصاد الوطني من شبح التبعية للمحروقات، لهذا قامت السلطات الجزائرية بإصدار الأمر رقم 03-04 المكرس لحرية التصدير والاستيراد وإنشاءها لأجهزة تتكفل بتطوير واتخاذ إجراءات وتدابير لتحقيق هذا الهدف، لذا سنحاول أن نستعرض في هذا المحور الأخير فرص وعراقيل تطور صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات.

أ. فرص تطور صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات:

يحوز الاقتصاد الجزائر على عدة فرص و إمكانيات التي تساهم بشكل كبير في تحفيز الصادرات خارج المحروقات إذا ما تم استغلالها بشكل مدروس وناجع من أهمها:

[1] برنامج التنمية الخماسي 2010_2014، ص 2

- **مصادر التمويل الاستثمارية الممنوحة من قبل الوكالات الوطنية:**

إن من أكبر المشاكل التي يتلقاها المشروع الاستثماري هو توفير الأموال، وللقضاء على هذا المشكل قامت السلطات الجزائرية بخلق عدة هيئات ومرافق من أجل تسهيل و منح قروض لتشجيع وتنمية الاستثمار من أهمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ"، الصندوق الوطني للتامين عن البطالة "CNAC"، الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة "ANGEM"*، إلا أن الإشكالية في هذه النقط ليس فقط في توفير الأموال أو منح القروض، إنما توظيفها في مشاريع ذات مردودية اقتصادية تعود بالنفع على الاقتصاد الجزئي و الكلي للبلد.

- **مصادر التمويل الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل المنظومة البنكية:**

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في الاقتصاد، وهذا من خلال الإمدادات ببعض المكونات التي تقدمها للمشاريع الصناعية الكبيرة هذا من ناحية، بالإضافة إلى مساعدة هذه الأخيرة في عملية التسويق وتوزيع المنتجات في السوق، زيادة عن قيامها بخدمات الصيانة و تنمية الصادرات و بهذا تساهم بشكل عام في تنويع الاقتصاد، "وتشير تجارب العديد من الدول إلى أهمية منتجات المؤسسات المصغرة في هيكل الصادرات، ففي اليابان وصلت نسبة مساهمتها في صادرات قطاع

* ألغت الحكومة الجزائرية الفائدة على القروض الممنوحة للشباب، وهذا من أجل فك إشكال الفائدة الذي كان حاجزا أمام الكثير من الشباب، وهذا وفقا لتعاليم ديننا الإسلامي الذي يحرم الفائدة، وقد قال الله تعالى في هذا الشأن" واحل الله البيع وحرم الربا"، سورة البقرة، الآية

الصناعة إلى 51٪ عام 1991، كما وصلت نسبة مساهمتها في صادرات قطاع الصناعة في الهند إلى 55٪ عام 1991-1992".[1]

انطلاقا من هذا تسعى الدولة الجزائرية من خلال منظومتها البنكية إلى تسهيل عملية الاقتراض و تخفيض إلى أدنى مستويات معدلات الفائدة من أجل تحفيز المستثمرين على إنشاء مؤسسات اقتصادية مصغرة، وقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حتى نهاية 2009، 335486 مؤسسات خاصة و589 مؤسسات عامة. إذ أن للمؤسسات الصغيرة المتوسطة دورا كبيرا في تدعيم الصادرات خارج المحروقات وبهذا مساهمتها الكبيرة في تنويع مبيعات الجزائر.

- **العقار الصناعي:**

تعد الجزائر من أكبر دول مساحة في إفريقيا مما يجعلها تتوفر على أراضي واسعة يمكن أن تستغل وفق إستراتيجية صناعية للحصول على عقارات صناعية، وتخصص كل منطقة من ربوع الجزائر في صناعة معينة وفقا لخصائص المنطقة وإمكانياتها.

- **تحرر الاقتصاد الجزائر من التبعية للمؤسسات المالية العالمية والديون الكبيرة:**

عملت الحكومة الجزائرية في العشرية الأولى من القرن الحالي على تسوية مجمل ديونها، وقد تحقق ذلك من خلال تسديدها لجميع ديونها، مما حررها من التبعية الاقتصادية للمؤسسات المالية العالمية مثل الصندوق النقد الدولي الذي يملي على الدول المستدانة مجموعة من

[1] بوسمهين أحمد، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية- المجلد 26- العدد الأول-2010، ص218.

الإجراءات خلال فترة الدين مما يصعب على هذه الدول التسيير الحر لاقتصادها، بالإضافة إلى السهر على خدمة الدين عن طريق تسديد الفوائد المترتبة على القروض، والوضعية الحالية للجزائر تجعلها توجه اقتصادها دون أي تبعية.

- **الأمن:**

توفر مزيد من الأمن بالجزائر يعني مناخ جاذب للاستثمارات سواء الداخلية أو الخارجية، ونظرا للأوضاع الصعبة التي يعيشها العالم العربي بصفة عامة و الدول المجاورة بصفة خاصة جعل الكثير من الاستثمارات تهرب من هذه الدول و تبحث عن دول أكثر أمنا.

- **الموقع الاستراتيجي للجزائر:**

تزخر الجزائر بموقع استراتيجي أورو إفريقي، يجعل منها سوق واعدة لإفريقيا ولأوروبا، وتعد بوابة للسوق الإفريقية، وحلقة وصل بين دول شمال و جنوب البحر الأبيض المتوسط.

- **الوفرة في احتياطي الصرف:**

بلغ احتياطي الصرف الجزائري مع بداية العشرية الثانية من القرن الحالي قرابة 200 مليار دولار، مما يجعل الاقتصاد الجزائري صامدا أمام الأزمة المالية العالمية وأزمة منطقة اليورو على المدى القصير والمتوسط، مما يحفز المستثمرين الأجانب للدخول للسوق الجزائرية بأريحية كبيرة .

- **الثروات الباطنية والمواد الأولية والمياه:**

تتوفر الجزائر على تنوع مهم في ثرواتها الباطنية وكذا المواد الأولية من نفط وغاز وحديد و فحم...، بالإضافة إلى ثروة مائية هائية هذه

المعطيات تسمح للجزائر بإيجاد مناطق صناعية في ربوع الوطن من أجل استثمارات متنوعة ومختلفة تنتج منتجات وخدمات بتكاليف عقلانية تنافس السلع الخارجية.

- **اليد العاملة:**

إن التركيبة البشرية للجزائر تتكون من أغلبيتها من فئة الشباب، تكفي لتلبية حاجات الاقتصاد لليد العاملة، إلا أن الإشكال هو في مدى تأهيلها لتفي بمتطلبات سوق العمل.

- **استحداث صندوق ضبط الموارد:**

تم إنشاء الصندوق من أجل حماية الاقتصاد الوطني من آثار تقلبات أسعار النفط، واستناد إلى تجارب بعض الدول التي تعتمد في ميزانيتها على إيرادات البترول قررت السلطة الجزائرية الاستفادة من هذه البحبوحة المالية بإنشاء صندوق ضبط الموارد وذلك سنة 2000 في قانون المالية التكميلي* لأجل تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتجة عن تخفيض إيرادات الجباية البترولية أقل من تقديرات قانون المالية، وتخفيض المديونية العمومية.

ب. عراقيل تطور صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات:

يواجه الاقتصاد الجزائري عدة حواجز وعراقيل تقف أمام سيره نحو تنويع الاقتصاد والتحرر من التبعية النفطية، من أهم هذه العراقيل:

* وهذا وفق القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع أول 1421 الموافق ل 27جوان 2000 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000

- **ضعف إنتاجية العامل الجزائري:**

إن اليد العاملة المؤهلة هي المحرك الأساسي لأي اقتصاد بحيث تغيرت النظرة للموارد البشرية من تكلفة يجب التخلص منها إلى مورد يجب الاستثمار فيه، من هذا المنطلق ولد مفهوم رأس المال البشري، بحيث أضحت الدول المتقدمة تهتم بهذا العنصر الهام، إلا أن الجزائر يفتقد اقتصادها إلى يد عاملة مؤهلة ذات إنتاجية و فعالية، ففي كل مرة يستنجد اقتصادها بعمالة خارجية مثل اليد العاملة الصينية في ميدان البناء والأشغال العمومية.

- **عدم قدرة المنتجات الجزائرية على المنافسة:**

لا تزال المنتجات والسلع الجزائرية غير قادرة على المنافسة في السوق العالمية لا من ناحية السعر ولا من ناحية النوعية، وهذا راجع لعدم تطابقها مع المعايير الدولية، وغياب المنافسة مما جعل سلعها تبقي ضمن مقاييس وطنية بحتة موجهة لسوق واحد".[1]

- **بيروقراطية الإدارة العمومية:**

تعاني منظومة الإدارة العمومية مجموعة من الإجراءات البيروقراطية تكبح سرعة الإجراءات الإدارية لإنشاء المشاريع الاستثمارية، مما يجعل الاقتصاد الوطني يخسر عدة استثمارات لاسيما الأجنبية، لهذا تسهر السلطة الجزائرية على القضاء على هذه الظاهرة من خلال تسهيل التدابير الإدارية لإقامة أي برنامج استثماري.

[1] براق محمد، عبيلة محمد، **دفع الصادرات خارج المحروقات باستخدام: مقاربة التسويق**، مجلة شمال إفريقيا ، العدد 04، ص 126.

الخاتمة:

مازالت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تمثل نسبة ضئيلة جدا من قيمة الصادرات الكلية رغم الجهود المبذولة لتطوير مختلف القطاعات سواء الصناعة أو الزراعة، وبالرغم أيضا من توفر الإمكانيات المالية والمادية وحتى البشرية، إلا أن استغلال هذه الثروة يبقى دون الفعالية بالنظر إلى النتائج الملاحظة على أرض الواقع.

فهل يكمن الخلل في عدم التسيير الجيد للموارد المتاحة أم في الفرد الجزائري؟ أم الأمر يحتاج إلى إستراتيجية فعالة تشارك فيها جميع الفئات دون استثناء والخروج من دائرة الاعتماد على الكم دون النوعية للوصول بالمنتجات الجزائرية لدرجة المنافسة مع المنتجات الأجنبية.

قائمة المراجع:

1. براق محمد، عبيلة محمد، **دفع الصادرات خارج المحروقات باستخدام: مقاربة التسويق**، مجلة شمال إفريقيا، العدد 04.

2. بوسمهين أحمد، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد 26– العدد الأول–2010.

3. مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011/2010.

4. برنامج التنمية الخماسي 2010_2014.

5. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2011.

مواقع الكترونية:

1. تقارير منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC
http://www.opec.org/opec_web/en/publications/338.htm
Evolution des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 2000-2013
Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie du mois de Juillet 2014
Statistiques du Commerce Extérieur pour l'année 2013
2. www.douane.gov.dz

الشكل رقم (1): حلقة تأثير النفط والغاز الطبيعي على التنمية

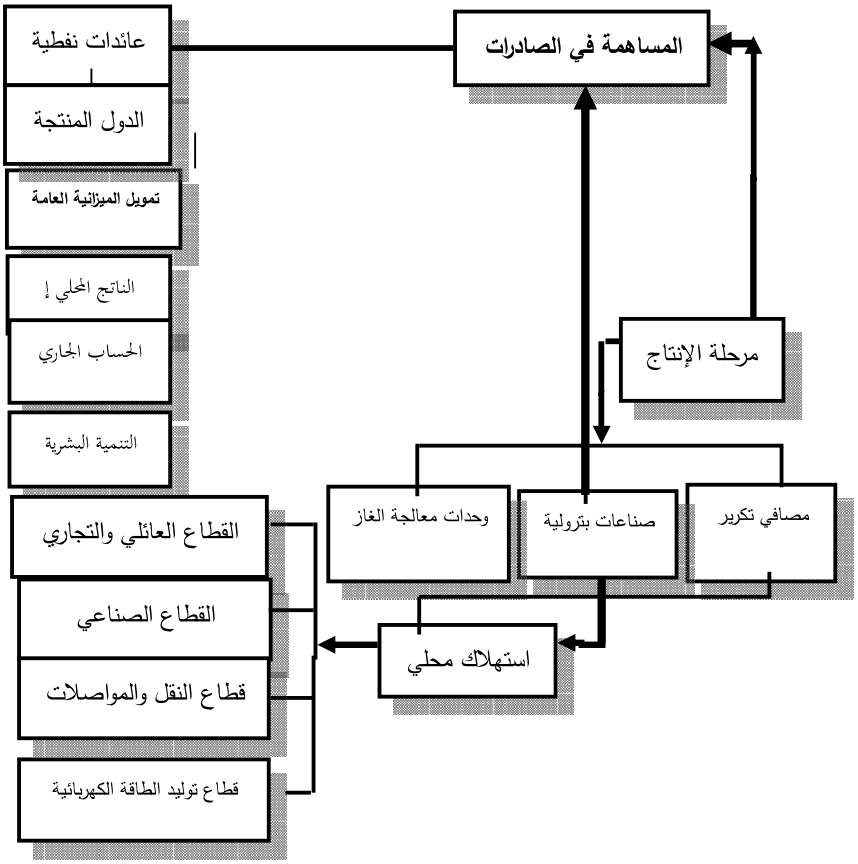

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص.201، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.arabfund.org/Default.aspx?pageId=582

الجدول رقم(02): قيمة صادرات الجزائر الكلية ونسبة تغطيتها للواردات، الميزان التجاري (2014-2000)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	%نسبة تغطية الصادرات للواردات	رصيد الميزان التجاري
2000	22 031	9 173	240.17	12 858
2001	19 132	9 940	192.47	9 192
2002	18 825	12 009	156.75	6 816
2003	24 612	13 534	181.85	11 078
2004	32 083	18 308	175.24	13 775
2005	46 001	20 357	225.97	25 644
2006	54 613	21 456	254.61	33 157
2007	60 163	27 631	217.73	32 532
2008	79 298	39 479	200.86	39 819
2009	45 194	39 294	115.01	5 900
2010	57 053	40 473	140.96	16 580
2011	73 489	47 247	155.54	26 242
2012	71 866	50 376	142.66	21 490
2013	65 920	54 850	120.18	11 070
2014*	62 956	58 330	119108	4 626

* بيانات مؤقتة

المصدر: من إعداد المشاركين بالاعتماد على:

إحصائيات وزارة التجارة: www.mincommerce.gov.dz/

إحصائيات المديرية العامة للجمارك www.douane.gov.dz